المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
دورية رقم: 5

الرباط في 1997/06/27

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامون للملك لدى محاكم الاستيناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

تماشيا مع الأهداف والمقاصد المرسومة من طرف حكومة صاحب الجلالة وللنهوض بالاستثمار في الميدان الفلاحي وتنمية المناطق القروية، وذلك بخلق صناعة فلاحية تواكب التطورات العصرية التي يعرفها هذا القطاع.

فقد منح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قروضا مهمة لبعض الأشخاص الذين ليست الفلاحة مهنتهم الرئيسية، بل يحترفون الصناعة والتجارة.

وقد تخلف أغلبهم عن أداء تلك الديون لأسباب مختلفة، مما سيضيع على الفلاحين الصغار الذين لا مكسب لهم غير الأرض التي يعيشون عليها إمكانية الاستفادة من قروض هذا الصندوق.

ولمعالجة هذه الوضعية، يتعين عليكم أن تخبروني في الحين بمجرد توصلكم بهذه الدورية، بموجز عن الشكايات التي سبق أن قدمت إليكم من الصندوق، وتنجزوا على وجه الاستعجال إحصاء شاملا لها، مع إرسال كل البيانات المطلوبة إلى هذه الوزارة، وأن تعملوا على توضيح الأسباب التي أدت إلى تقاعس هؤلاء المدينين على عدم الوفاء بالتزاماتهم.

وإنني وإذ أذكركم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقكم بوصفكم قضاة للنيابة العامة، آمركم أن تقوموا فور توصلكم بهذه الدورية بإنذار المدينين المعنيين قصد فتح حوار مع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لتسديد ما ترتب بذمتهم من ديون، وذلك في جو تطبعه الجدية والالتزام والاحتكام إلى المقتضيات المسطرية الجاري بها العمل حتى يسترجع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فعاليته ومصداقيته.

وإنني أولي عناية وأهمية خاصة لتطبيق هذه التعليمات بكل حزم ودقة، **والسلام.**

وزير العدل
عبد الرحمان أمالو